## من العلاقات الدلالية :

### المشترك اللفظي :

**أ – المشترك لغة :**

"الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء، مخالطة الشريكين، يقال: اشترَكنا بمعنى تَشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتَشارَكا وشارَك أَحدُهما الآخر...

وشاركت فلاناً صرت شريكه، واشْتركنا وتَشاركنا في كذا، وشَرِكْتُه في البيع والميراث ... قال ورأَيت فلاناً مُشتركاً، إذا كان يُحَدِّث نفسه أن رأيه مُشْتَرَك ليس بواحد.

وفي الصحاح: رأيت فلاناً مُشْتَرَكاً إذا كان يحدِّث نفسه كالمهموم... وطريق مُشْتَرَك يستوي فيه الناس، واسم مُشْتَرَك تشترك فيه معان كثيرة، كالعين ونحوها فإنه يجمع معاني كثيرة .

"وقد اشْتَرَكا وتَشارَكا وشارَكَ أَحدُهُما الآخرَ، والاشْتِراكُ هنا بمَعْنَى التَّشارُكِ، قال النابغَةُ الجَعْديُّ:
وشارَكْنا قُرَيْشًا في تُقاها ... وفي أَنْسابِها شِرك العِنانِ....

ورَجُلٌ مُشْتَرَكٌ: إذا كانَ يُحَدِّثُ نَفْسَه أَنَّ رأيَه مُشْتَرَكٌ ليس بواحِدٍ، وفي الصِّحاحِ عن الأَصْمَعِي : إذا كانَ يُحَدِّث نَفْسَه كالمَهْمُومِ...

وطَرِيقٌ مُشْتَرَكٌ: يَستَوِي فيه النَّاسُ. واسمٌ مُشْتَرَكٌ: تَشْتَرِكُ فيه مَعان كثيرة كالعَيْنِ ونَحْوِها؛ فإنه يَجْمَعُ معانيَ كثيرةً. وأَنْشَدَ ابنُ الأَعرابي : ولا يَستَوي المَرءَانِ هذا ابنُ حُرَّةٍ ... وهذا ابنُ أُخْرَى ظَهْرُها مُتَشَرَكُ فَسَّره فقال: مَعْناهُ مُشْتَرَكٌ. وشَرِكَهُ في الأَمْرِ يَشْرَكُه: دَخَلَ مَعَه فيه وأَشْرَكَه فيهِ . وأَشْرَكَ فلانًا في البَيع: إذا أَدْخَلَه مع نَفْسِه فيهِ وقولُه تَعالى : " وأَشْرِكْهُ في أَمْرِي " أي اجْعَلْه شَرِيكًا لي .

### ب- المشترك اصطلاحا :

للمشترك اللفظي حدود شتى أهمها: قول الزبيدي في مقدمة تاج العروس إنه "اللفظُ الواحد الدالُّ على معنَيَيْن مختلفين فأكثر دلالةً على السَّواءِ عند أهلِ تلك اللغة" ، وقول زكرياء بن محمد الأنصاري: "ما وضع لمعنيين فأكثر، كالقرء للطهر والحيض"

.في ما قال السرخسي: " وأما المشترك، فكل لفظ يشترك فيه معان، أو أسام، لا على سبيل الانتظام، بل على احتمال أن يكون كل واحد، هو المراد به على الانفراد. وإذا تعين الواحد مرادا به، انتفى الآخر. مثل اسم (العين) فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على احتمال كون كل واحد مرادا بانفراده عند الإطلاق، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء، باعتبار معنى، غير المعنى الآخر. وقد بينا أن لفظ الواحد لا ينتظم المعاني المختلفة .

أما الشوكاني فحده بقوله: "اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعا أولا، من حيث هما كذلك. فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز. وخرج بقيد الحيثية، المتواطئ. فإنه يتناول الماهيات المختلفة، لكن لا من حيث هي كذلك، بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد .

بينما يذهب تاج الدين السبكي إلى أنه "اللفظ الواحد، الدال على معنيين مختلفين، أو أكثر، دلالة على السواء، عند أهل تلك اللغة. سواء كانت الدلالتان مستفادتين من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال، أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال. أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع، والأخرى من كثرة الاستعمال. ومن قولنا الواحد، احتراز عن الأسماء المتباينة والمترادفة، فإنه يتناول الماهية، وهي معنى واحد، وإن اختلفت محالها. وقولنا عند أهل تلك اللغة إلى آخره، إشارة إلى أن المشترك، قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية .

أما عبد الرحيم الآسنوي فجعل لكلامه عن المشترك مقدمة نافعة في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل قائلا "فالوضع: هو جعل اللفظ دليلا على المعنى، والاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم. والحمل: اعتقاد السامع مراد المتكلم، أو ما اشتمل عليه مراده، وذلك من صفات السامع .

وبالنظر إلى ما تقدم في الحد الاصطلاحي للمشترك، يلاحظ نوع تفاوت في احتراز العلماء لما يدخل ضمن حد المشترك حقيقة، مما لا يدخل ضمنه، وفقا لضابط الوضع، أو الاستعمال، أو الحمل. وبناء على هذا الخلاف في تصوره، كان التأليف فيه عند القدماء كما سيتضح بعده.

## تأليف القدماء في المشترك :

نظرا للعناية التي حظيت بها مسألة دلالة المشترك اللفظي، لدى الأصوليين واللغويين على السواء، فقد ظهرت في اللغة العربية كتب تدرسها منذ وقت مبكر. وتوزعت مختلف هذه الدراسات بين جميع مصادر اللغة العربية .

فاتجه بعضهم إلى دراستها في القرآن الكريم، مثل كتاب الوجوه والنظائر (أو الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان البلخي (تـ 150هـ)، وقد حققه عبد الله شحاتة. ثم (الوجوه والنظائر في القرآن الكريم) لهارون بن موسى الأزدي (تـ170هـ)، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) للمبرد (تـ285هـ)، الذي ركز فيه على المشترك في القرآن الكريم، مشترطا في الكلمة التي يستعملها، أن تكون مستعملة في القرآن بجميع معانيها، فقاده ذلك للحديث عن المشاكلة(#) كما في قوله تعالى*وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا* .(#) وممن كتبوا في هذا النوع كذلك من المتأخرين ابن الجوزي، وابن الدامغاني، وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المصري.

وممن تناولوا المشترك من العلماء العرب المسلمين، في وقت متأخر عن هؤلاء جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ)، حيث خصص له كتبا عدة منها: (معترك الأقران في إعجاز القرآن) الذي جعله للمشترك الوارد في القرآن، وفصّل الحديث فيه في كتاب (الإتقان في علوم القرآن)، وغالبا ما يستعمل السيوطي عند حديثه عن المشترك، لفظ الوجوه والنظائر بدلا منه، فالوجوه عنده هو ما يعنيه اللغويون بالمشترك اللفظي، الذي يستعمل في عدة معان، كلفظ الهدى، الذي ساق له السيوطي سبعة عشر معنى في القرآن. وهذه عيون من أمثلة هذا النوع، كما يقول السيوطي:" ومن ذلك الهدى يأتي على سبعة عشر وجهاً بمعنى" .

١. الثبات:*اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ* .
٢. البيان:*أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ* .
٣. الدين:*إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ*.

٤. الإيمان:*وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى* .

٥. الدعاء:*وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ* .

٦. .(*وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا* .

٧. الرسل والكتب :*فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى* .

٨. المعرفة:*وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ* .

٩. النبي صلى الله عليه وسلم:*إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى* .

١٠. القرآن:*وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى* .(#)والتوراة:*وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى* .

١١. الاسترجاع:*وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ* .

١٢. الحجة:*لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ* بعد قوله تعالى:*أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ* ) ،أي لا يهديهم حجة.

١٣. التوحيد:*إِن تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ* .

١٤. السنة :*فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ* (#)*وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ* .

١٥. الإصلاح:*وَأَنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ* .(

١٦. الإلهام:*أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى* .أي ألهم المعاش.

١٧. التوبة:*إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ* .

١٨. الإرشاد:*أَن يَهْدِيَنِي سَوَاء السَّبِيلِ* .

١٩. أما الذين اتجهوا إلى دراسته في المصدر الثاني، من مصادر اللغة العربية (أي في الحديث النبوي الشريف)، فلم يصل من آثارهم إلينا، سوى مؤلف واحد لأبي عبيد القاسم بن سلام، (ت 244هـ).

أما الذين اتجهوا إلى دراسته في المصدر الثالث، من مصادر اللغة العربية، فقد وصلنا منه كتاب أبي العميثل الأعرابي عبد الله بن خليد (تـ 240هـ)، (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، تناول فيه المشترك اللفظي بوجه عام، موردا حوالي ثلاثمائة كلمة، وأوجه المعاني التي تحققها.

وممن ألفوا فيه أيضا كراع النمل، (علي بن الحسن الهنائي (ت ـ310 هـ)، في كتابه (المنجَّد فيما اتفق لفظه واختلف معناه)، وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة صغيرة، تلتها المادة اللغوية في أبواب ستة، مرتبة حسب كلمات الباب الأخير، (الحرف الأخير)، بغض النظر عما إذا كانت الحروف الأوائل مزيدة، أو أصلية، (على طريقة القافية). وأبوابه الستة موزعة على الشكل الآتي:

- باب في ذكر أعضاء البدن.
- باب في ذكر أصناف الحيوان.
- باب في ذكر الطير.
- باب في ذكر السمك.

- باب في ذكر السلام.
- باب في ذكر الأرض وما عليها.

وتأتي أهمية هذا الكتاب، في كونه أول مصنف في نوعه، يبدو فيه روح النظام، والتقسيم الدقيق، كما أنه يتناول المشترك اللفظي، بسرد الكلمات ومعانيها، والاختلاف بينها في السياق.

ومن اللغويين الذين درسوا علاقة اللفظ بمعناه في هذا الإطار أيضا، نجد ابن دريد، في كتابه (الاشتقاق)، وابن فارس في (مقاييس اللغة)، وفي (الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها)، وابن جني في (الخصائص)، الذي سلك مسلكا متفردا في دراسته لهذا الموضوع، إذ إنه يقوم بجمع المادة اللغوية، ثم يبدأ بعد ذلك في مناقشتها، وبعد استيفائه للبحث فيها، يستنبط القوانين منها، التي تحكم الظاهرة كلها، وقد سار على هذا المنهج في دراسته للاشتقاق، وعلاقة اللفظ بمعناه.

ولم يفت السيوطي في كتابه المزهر، (وهو أحد مصادر اللغة العربية)، تسجيل أدق تفاصل هذا المبحث، غير مكتف بما ذكره اللغويون في الموضوع، بل تجاوزه ليكون، تتبعا لكل تفاصيله، منذ بدء التأليف فيه، وإلى حدود ما انتهى إليه عنده، وقت تأليفه للمزهر، سواء ورد ذلك في كتب اللغويين، أو الأصوليين، أو البلاغيين، أو غيرهم ممن بحثوه وتتبعوا وروده في اللغة، فجاء بحثه في المشترك اللفظي، بحثا شاملا متكاملا، ومستدركا لما فات غيره فيه، فلم يترك للقارئ مجالا يوقعه في حيرة أو غموض، فيسبب له اللبس والخفاء.

ولا بد أن نشير في هذا الموضوع، إلى أن أول خطوة قام بها علماء العربية قبل البدء في تصنيف العلوم، هي التدقيق في طبيعة الألفاظ، وما تدل عليه من معان، بغية تحديد هوية النص العربي، وتخليصه من الشوائب التي قد تكون علقت به، جراء ما أصاب المتكلمين باللسان العربي من عجمة، أدت إلى تحريفه وتصحيفه، وهو ما عرف بظاهرة اللحن في اللغة العربية، وهي ظاهرة عامة أصابت اللغة في أصواتها، وكلماتها، ونظمها، ومعانيها. فكان هدف علماء العربية الأول، وضع معايير لسلامة النص اللغوي، بضبطه وتحديده وحصره، ليستطيع العلماء بعد ذلك، التعامل معه دون أن تكون هناك شكوك، فيما يستنبط منه، أو يبنى عليه. استنادا على القاعدة التي تقول: كل ما بني على الصحيح فهو صحيح، وما بني على الفاسد فهو فاسد. ففي سلامة النص سلامة المعاني، وفي سلامة المعاني سلامة الأفكار، وفي سلامة الأفكار سلامة التصورات، وفي سلامة هذه الأشياء كلها، سلامة الفرد والمجتمع. فلا إصلاح إذن، دون إصلاح للمتن اللغوي الذي تمر عبره الأفكار والتصورات. ولذلك فلا غرابة، أن نجد هذه التدقيقات كلها في معاني الألفاظ، وفي تعدد المعاني للفظ الواحد، ما دام كل ذلك له مرجع وإحالة.

وبالرجوع إلى ابن فارس، في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، نجده يعرف المشترك بقوله،" وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء، وعين السحاب"(#). ولم يكتف ابن فارس بمناقشة الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجردة تنتهي إلى نفيه أو إثباته، بل صنف رسالة سماها (فتيا فقيه العرب)، ذكر فيها مائة مسألة فقهية، على صورة ألغاز، يحاجي بها الفقهاء، ويصوغها من ألفاظ مشتركة، يحث الفقهاء فيها على اللغة، ويلقي عليهم مسائل يذكرها فيها، فتيا فقيه العرب، ليخجلهم بذلك، ويكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة، فيقول: "من قصر علمه عن اللغة، غولط فغلط" ، ومن الأمثلة التي ساقها قوله: " هل في الربيع صلاة؟" فيجيب نعم، إذا نَضُب ماؤه. والربع هنا بمعنى النهر. ويقول أيضا: "هل يجوز السجود على الخدِّ؟" فيجيب نعم، إذا كان طاهرا. والخد هنا بمعنى الطريق. إلى غير ذلك من الأمثلة التي تبين إثبات ابن فارس للمشترك في اللغة، وإن كان لا يفصح بذلك صراحة .

وتتجه عناية غالبية هذه المصادر، إلى سرد الكلمات التي وقع فيها الاشتراك، وبيان معانيها، وما إذا كان الاشتراك فيها، من قبيل التضاد أم لا، وتتفاوت في عدد استقصائها للكلمات، وقليلا ما تعنى بتفسير هذه القضية .

## 3 رأي اللغويين المحدثين في المشترك وفي أسباب حدوثه في اللغة:

### أ -رأي المحدثين في المشترك.

يميز اللغويون المحدثون في نظرتهم للمشترك اللغوي بين أنواع أربعة:

١. وجود معنى مركزي للفظ، تدور حوله عدة معان فرعية أو هامشية.(#)
٢. تعدد المعنى، نتيجة استعمال اللفظ في أوضاع مختلفة .
٣. دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى، نتيجة لحدوث تطور في جانب المعنى .
٤. وجود كلمتين يدل كل واحد منهما على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق .
٥. وهناك من اللغويين من أخرج الأنواع الثلاثة الأولى من المشترك، وعدها طريقا إلى المجاز. وهناك من أدمج النوع الثالث والرابع، واعتبرهما نوعا واحدا. بيد أن معظم اللغويين على الفصل بين المشترك والتضاد .

أما إبراهيم أنيس، فله رأي متشدد في هذه القضية، إذ يخرج النوع الأول والثاني من المشترك نهائيا، ولا يعتبر من النوع الثالث، إلا ما تباين فيه المعنيان كل التباين، يقول: "كذلك إذا ثبت لنا من نصوص، أن اللفظ الواحد، قد يعبر عن معنيين متباينين، سمينا هذا بالمشترك اللفظي. أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره فيذهب إلى أكثر من ذلك، حين أقر أحقية ابن درستويه عندما أنكر "معظم تلك الألفاظ، التي عدت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز" ). ولذلك فالمشترك الحقيقي، إنما يكون حين لا نلمح أية صلة بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلا، إن (الأرض) هي الكرة الأرضية، وهي أيضا الزكام... وكأن يقال لنا، إن (الخال) هو أخ الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة. ومثل هذه الكلمات التي اختلف فيها اختلافا بينا، قليلة جدا، بل نادرة ولا تتجاوز أصابع اليد عدا.

أما الكلمات التي تسمى بالأضداد فيرى أن اعتبارها فيه، نوع من الإقحام لما بينها من علاقة الضدية، وهي صلة وثيقة في الدلالات، يقول: "فلسنا نذكر الأبيض، إلا إذا ذكرنا معه الأسود، ولسنا نذكر الغبي، إلا إذا ذكرنا معه الذكي، وقد لعب التفاؤل والتطير دورا هاما في نشأة تلك الأضداد .
أما فيما يتعلق بالنوع الرابع فيقبله بدون تحفظ، حين قال: "هناك كلمات تستعمل في الأصل مختلفة الصورة والمعنى، ثم تطورت صورة بعض منها، حتى ماثلت البعض الآخر، وهكذا رويت لنا متحدة الصورة، مختلفة المعنى الأصلي، وإنما نشأ عن تغير في أصوات بعضها، ترتب عليه مماثلة في اللفظ واختلاف أصلي في المعنى .

وقد رد أحمد مختار عمر على هذا الرأي، معلقا على ما ذهب إليه إبراهيم أنيس قائلا: "وإذا كان لنا من تعليق على رأي الدكتور أنيس فإنه يتلخص فيما يأتي:

أولا- إنه رغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه دلالة الألفاظ، وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابع اليد، والمشترك بمعناه الواسع على كلمات لا تتجاوز العشرات، نجده في كتابه في اللهجات العربية يصرح أن المعاجم العربية قد امتلأت بها ، وأن ما نشأ عن التطور الصوتي المئات

ثانيا- عدم استقراره على رأي واحد بالنسبة للكلمات التي نشأت عن تطور صوتي.

ثالثا- كونه ادعى أن العلماء، لم يشيروا إلى التطور الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك وحدوثه.
رابعا- مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج قضية المشترك، وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما.

أما صبحي الصالح من المحدثين أيضا، فيستدل على وقوع المشترك في اللغة، بالتطور وتباين المواقف بقول "الكلمات لا تستعمل في واقع اللغة تبعا لقيمتها التاريخية، فالعقل ينسى خطوات التطور المعنوي التي مرت بها، إذا سلمنا بأنه عرفها في يوم من الأيام، وللكلمات دائما معنى حضوري ومحدود باللحظة، التي تستعمل فيها، ومفرد خاص بالاستعمال الوقتي الذي تستعمل فيه" ، وهو رأي قريب مما قال به أبو علي الفارسي قديما.

**ب** - أسباب حدوث المشترك في اللغة.

نبه كل من الأصوليين واللغويين إلى الأسباب الممكنة، المؤدية إلى حدوث المشترك في اللغة، وتتمثل عند الأصوليين في وجود واضعَيْن مختلفَيْن، ينتميان إلى قبيلتين مختلفتين، تضع إحداهما للفظ معنى، وتضع الأخرى له معنى آخر، ثم يشتهر الوضعان. ويجوز أن يكون من واضع واحد، لغرض الإبهام على السامع، حيث يكون التصريح سببا للمفسدة، ويستدل على ذلك بقول أبي بكر الصديق، عندما قال لكافر كان قد سأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ فقال رجل يهديني السبيل.

وقد أغفل الأصوليون أسبابا أخرى، سنذكرها عند حديثنا عن أسباب المشترك عند اللغويين ،كما نبهوا على أخرى في مواضع متناثرة .

وبالنظر إلى كلمات المشترك الواردة في كتاب (المنجد) (لكراع النمل) يتبين أن أسبا وقوع المشترك في اللغة متعددة، منها ما يرجع إلى أسباب داخلية، ومنها ما يرجع إلى أخرى خارجية (اختلاف البيئة).

أما النوع الأول فينقسم إلى: تغيير في النطق، ويؤدي إلى شيئين أساسيين: إلى القلب المكاني، مثل دام ودمى، فإذا أخذنا صيغة استفعل من دام، قلنا: استدام. ومن دمى، استدمى. وإلى الإبدال مثل: حنك وحلك.

وإلى تغيير في المعنى وهو نوعان :

أولا مقصود: ويحدث عندما يراد إدخال كلمة ما، لتصبح مصطلحا علميا، مثل كلمة التوجيه، من وجهت الرجل في الحاجة والتوجيه - في قوافي الشعر- الحرف الذي قبل حرف الروي، في قافية المقيد نحو قول رؤبة:

مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْوقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

ثانيا تلقائي: ويحدث عندما تكون علاقة المشابهة بين المعنيين: مثل كلمة (بشرة) وتعني جلد الإنسان، وتستعمل لعلاقة المشابهة بمعنى النبات .

ومن أسباب حدوث المشترك عند اللغويين المحدثين أيضا، (وهي أسباب لا تختلف عما سبق ذكره عند القدماء) ما يأتي :

- الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، وهو أهم العوامل، وإليه تعزى جميع اختلافات المعاني وتغيرها، ومن أمثلته لفظ ( العين .
- اختلاف اللهجات العربية القديمة، نتج عنه الاشتراك في بعض الكلمات بسبب اختلاف استعمال القبائل لها. إذ من المستبعد جدا أن يظن المرء أن لفظة ( العجوز) مثلا، كانت تستخدم في العربية في بيئة واحدة .
- اقتراض الألفاظ من لغات مختلفة، فقد تستعير اللغة كلمات تماثل صورتها كلمات أخرى فيها، لكنها ذات دلالة مختلفة، وقد حدث مثل هذا في العربية، كما يقول: إبراهيم أنيس، فالحب بمعنى الوداد، وهو حب الشيء. وفيها كذلك الحب، الجرة التي يجعل فيها الماء، فالمعنى الأول أصيل عربي، وأما الثاني فمستعار من الفارسية، لكلمة مماثلة تماما للفظ العربي .
- التطور الصوتي(#)، فقد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التطور، أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي، فيصبح هذا اللفظ متحدا مع لفظ آخر يختلف في مدلوله. ويحدثنا (ستيفن أولمان) عن أثر التطور اللغوي فيقول: "والمشترك اللفظي ينشأ عن مصدرين مختلفين، أكثرهما وقوعا، اتفاق كلمتين مستقلتين أو أكثر، في الصيغة اتفاقا بطريقة المصادفة، وعلى هذا ليس هناك أقل من أربع كلمات تماثلها الصيغة sound في اللغة الانجليزية"

ومثال ذلك في العربية ما روي من أن كلمة (مرد): أقدم وعتا. ومرد الخبز: لينه بالماء، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو مرث، ففي المعاجم (مرث الشيء في الماء)، أنقعه فيه، حتى أصبح مثل الحساء، فقد أبدلت الثاء هنا تاء فصارت الكلمة (مرت) وهذه رويت لنا كذلك، ثم ظهرت التاء لمجاورتها للراء، فصارت مرد، وبذلك ماثلت كلمة: مرد. بمعنى أقدم وعتا. وهذه هي بعض الأمثلة التي تدل على ما يذهب إليه المحدثون في نشوء المشترك من تطور صوتي في بعض الكلمات.(#)

**خلاصة:**

سواء قل المشترك اللفظي إلى الحد الذي اعترف به منكروه، أو كثر إلى الحد الذي كتب فيه بعضهم مصنفات، فالأمر واحد، وهو أنه موجود في اللغة، وله دور في تحديد هذه الدلالة أو تلك. غير أن الفرق الذي قد يبدو بين هذا الفريق وذاك، أن المثبتين له، لم يبحثوا في أسباب وجوده في اللغة، بل اكتفوا بحد القول به وأنه من اللهجات القبلية، أو من التوسع المجازي، وما شاكل ذلك من آراء لم يرم أصحابها التفصيل فيها. بينما فصل المقللون منه، أو المنكرون له، في أسباب حدوثه بما يدعم آراءهم ويزكيها. غير أن المتتبع لما ورد في اللغة من ألفاظ دالة على المشترك في أغلبها، سيلاحظ أنها تعود إلى النقل والارتجال.

لذلك لا بد لضبط دلالة هذا النوع من الألفاظ، من القيام بدراسات تعنى بتاريخ الكلمات، في علاقتها بمصادرها الفعلية، وتتبع الطرق التي استعملت بها فيها، وتتبع دلالتها في كل مرحلة، ليتميز المنقول والمرتجل فيها عن غيره، وهذا النوع من الدراسات هو ما تفتقر إليه مكتباتنا اليوم، إذ لو تتبعنا كيفية استعمال الكلمات، لأمكننا الوصول إلى معناها الأصلي، ولازالت كثير من الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين العلماء في آرائهم، لأن المشترك اللفظي أحدها، كما يقول ابن السيد البطليوسي في كتابه (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم). يقول:

"أقول وبالله أعتصم، وإليه أفوض جميع أمري وأسلم: إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه، كل ضرب من الخلاف متولد منها، متفرع عنها. الأول منها: اشتراك الألفاظ والمعاني .